

# قرار رقم ( 136 ) لسنة 2019 بتحويل بعض موظفي وزارة البلدية والبيئة صفة مأموري الضبط القضائي 2019 / 136

عدد المواد: 2

فهرس الموضوعات

المواد

النائب العام،  
بعد الاطلاع على القانون رقم ( 23 ) لسنة 2004م بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته، وبخاصة على المادة رقم ( 27 ) منه،  
وعلى القانون رقم ( 1 ) لسنة 2012 بتنظيم ومراقبة وضع الإعلانات،  
وعلى اقتراح وزير البلدية والبيئة،  
قرر الآتي:-

المواد

المادة 1

يكون لموظفي وزارة البلدية والبيئة التالية أسماؤهم، صفة مأموري الضبط القضائي، في ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ( 1 ) لسنة 2012 بشأن تنظيم ومراقبة وضع الإعلانات  
إليه والقرارات المنفذة له وهم:-

م	الاسم	المسمى الوظيفي
1	فهد ضيف الله جمال ظميران العتيبي.	مراقب نظافة وصحة بيئية ثالث.
2	سالم محمد جابر العاض المري.	مراقب نظافة وصحة بيئية رابع.
3	سالم محمد سالم على السويديان.	مشرف تفتيش نظافة وصحة بيئية أول.
4	صالح حمد محمد الحويل المري.	مفتش نظافة وصحة بيئية أول.
5	علي حمد علي عبيد القوز.	مفتش نظافة وصحة بيئية ثالث.
6	حمد محمد سعيد بخيت.	مراقب نظافة وصحة بيئية ثاني.
7	صالح عبدالملك صالح العبيدي.	مراقب نظافة وصحة بيئية رابع.
8	مبارك حسن محمد الحبي النعيمي.	مراقب نظافة وصحة بيئية ثاني.
9	حسن عبدالرحمن محمد أحمد علي.	مشرف تفتيش نظافة وصحة بيئية.
10	جبر عبدالله جبر المخظبة الهاجري.	مراقب نظافة وصحة بيئية أول.
11	مبارك علي فاهد سالم الهاجري.	مفتش نظافة وصحة بيئية أول.
12	سالم علي عبدالله الشبيحة الفهيدة.	مشرف تفتيش نظافة وصحة بيئية.
13	محمد صالح جار الله مسعود.	مشرف تفتيش أسواق.
14	محمد علي سعيد الفهيد الهاجري.	باحث قانوني ثالث.
15	راشد محمد راشد نحيان.	مشرف تفتيش نظافة وصحة بيئية أول.
16	حمد سالم علي الغفراني المري.	مفتش نظافة وصحة بيئية ثالث.
17	حمد مسعود حمد المري.	كاتب استقبال رابع.
18	جابر هادي علي هادي البريدي.	مراقب نظافة وصحة بيئية ثالث.
19	محمد حمد علي محمد حيدان.	باحث موارد بشرية ثاني.
20	بدر جابر صالح الحويل المري.	مراقب نقلات خامس.
21	بندر جابر صالح الحويل المري.	معاون مدخل بيانات أول.
22	راشد زابن سعيد الشهواني.	مشرف تفتيش نظافة وصحة بيئية.
23	سعد عبدالناصر صالح اليافعي.	كاتب خدمة عملاء رابع.
24	علي إبراهيم محمد المهدي.	مفتش نظافة وصحة بيئية ثالث.

المادة 2

على جميع الجهات المختصة، فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.